

Distr.: Limited  
1 October 2015  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثلاثون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

إثيوبيا، إسبانيا\*، أستراليا\*، إستونيا، ألبانيا، أوكرانيا\*، إيطاليا\*، بلجيكا\*، بنغلاديش، بنن\*، بوروندي\*، بيرو\*، تركيا\*، تونس\*، الجبل الأسود، الجزائر، جمهورية أفريقيا الوسطى\*، الجمهورية التشيكية\*، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، جيبوتي\*، الدانمرك\*، رومانيا\*، سلوفاكيا\*، سلوفينيا\*، السنغال\*، العراق\*، غانا، غواتيمالا\*، فرنسا، فيجي\*، الكاميرون\*، كندا\*، كولومبيا\*، مالي\*، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو\*، النرويج\*، نيوزيلندا\*، هنغاريا\*، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان\* : مشروع قرار

### ٣٠/... حقوق الإنسان ومنع التطرف العنيف ومكافحته

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يسترشد أيضاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإذ يشير إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا،

وإذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ١٢٧/٦٨ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، و٢٧٦/٦٨ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، و١٤٠/٦٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وقرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، والصكوك الدولية ذات الصلة المتعلقة بالإرهاب،

\* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.



وإذ يسلم بأن أهداف مكافحة التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون هي أهداف تعزز بعضها البعض،

وإذ يتطلع باهتمام إلى خطة العمل المرتقبة للأمين العام المتعلقة بمنع التطرف العنيف، وإذ يؤكد من جديد أن لمجلس حقوق الإنسان دوراً تكملياً يضطلع به في دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من خلال تأكيد أبعاد حقوق الإنسان في سياق مكافحة التطرف العنيف ومنع انتشار التطرف العنيف،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله السامي لتحالف الحضارات من أجل زيادة التفاهم والاحترام بين الحضارات والثقافات والأديان،

وإذ يلاحظ مساهمة عمليات مؤتمرات القمة لمكافحة التطرف العنيف والمؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية ذات الصلة التي تعقد في جميع أنحاء العالم،

وإذ يسلم بأهمية دور المنظمات الإقليمية والنهج الشاملة الجامعة لأصحاب مصلحة متعددين في منع التطرف العنيف ومكافحته،

وإذ يسلم أيضاً بأن التطرف العنيف، بجميع أشكاله ومظاهره، لا يمكن بل لا ينبغي ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة إثنية،

وإذ يسلم كذلك بالتزام جميع الأديان بالسلام، وتصميماً منه على إدانة التطرف العنيف الذي يبث الكراهية ويهدد الأرواح،

وإذ يعيد تأكيد أن التطرف العنيف يشكل شاغلاً مشتركاً خطيراً لجميع الدول، واقتناعاً منه بعدم وجود أي مبرر للتطرف العنيف، أياً كانت دوافعه،

وإذ يلاحظ أنه في حين لا يمكن أن يوجد أي عذر أو مبرر للتطرف العنيف، قد تساهم تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان في تهيئة بيئة يكون فيها الأشخاص، لا سيما الشباب، عرضة للتشدد الذي يفضي إلى التطرف العنيف والتجنيد على أيدي متطرفين وإرهابيين عنيفين،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء الخطر البالغ الذي تشكله الأعمال الناجمة عن التطرف العنيف على أعمال حقوق الإنسان والتمتع بها، والذي تثيره زيادة وخطورة تجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ترتكبها مجموعات متطرفة وإرهابية عنيفة، بما فيها تلك التي تنطوي على عمليات القتل غير المشروع، واستهداف المدنيين عمداً، وتجنيد واستخدام الجنود الأطفال بصورة غير مشروعة، والعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف، والإكراه على تغيير الدين، والاضطهاد الذي يستهدف الأفراد على أساس دينهم أو معتقداتهم، والتشريد القسري والاختطاف، والاعتداء على النساء والأطفال، وأعمال العنف ضد أفراد أقليات إثنية ودينية، وحالات الحصار غير المشروع التي تمس مدنيين، لا سيما الأقليات،

وإذ يعرب عن استيائه من الهجمات على الأماكن والمزارات الدينية والمواقع الثقافية، في انتهاك للقانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك أي تدمير متعمد للآثار والمعالم التاريخية،

وإذ يشير إلى أن الأخذ بالتسامح، مثلما يؤكد الميثاق في ديباجته، هو أحد المبادئ التي يجب تطبيقها لبلوغ الغايات التي تسعى إليها الأمم المتحدة والمتمثلة في منع اندلاع الحروب وصون السلام، واقتناعاً منه بأن احترام وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة، فضلاً عن التسامح والاعتراف بالآخرين وتقديرهم والمقدرة على العيش معهم والاستماع إليهم، مسائل تشكل أساساً سليماً لأي مجتمع وإحلال السلام،

وإذ يؤكد أهمية دعم حقوق ضحايا التطرف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره والاعتراف بتلك الحقوق وحمايتها، وإذ يعرب عن استيائه للمعاناة التي يسببها التطرف العنيف لضحاياه ولأسرهم ويعرب عن تضامنه الشديد معهم ويشدد على أهمية توفير الدعم والمساعدة الملائمين لهم على أن تراعي، عند الاقتضاء، الاعتبارات المتعلقة بإحياء الذكرى والكرامة والاحترام والعدالة والحقيقة، مع ضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب، وفقاً للقانون الدولي،

وإذ يؤكد مجدداً ما يقع على عاتق الدول من التزامات دولية بأن تعزز حقوق الإنسان وتحميها في سياق منع التطرف العنيف ومكافحته، وإذ يسلم بأن حماية حقوق الإنسان أمر أساسي من أجل بلوغ الهدف المتمثل في منع التطرف العنيف ومكافحته بشكل فعال،

وإذ يؤكد مجدداً التزام الدول باتخاذ تدابير من أجل إذكاء الوعي بانتشار التطرف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره، ومن أجل معالجة الظروف العديدة والمتنوعة التي تؤدي إلى ذلك الانتشار،

وإذ يلاحظ أن للدول أن تسعى إلى إدراج القضاء على الفقر في استراتيجياتها الوطنية لمعالجة أحد الظروف الممهدة لانتشار التطرف العنيف،

وإذ يشير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٦ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ بشأن مكافحة التعصب والقبولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد أشخاص بسبب دينهم أو معتقداتهم، وإذ يشير أيضاً إلى خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف، بوصفهما أداتين لمكافحة التطرف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره،

وإذ يؤكد من جديد أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، هي عناصر جوهرية من عناصر الديمقراطية التي تتيح للأفراد فرصاً قيمة للتعبير عن آرائهم السياسية، مما يسمح بالتحاور في سياق منع التطرف العنيف ومكافحته،

وإذ يشدد على أن منع التطرف العنيف ومكافحته يتطلبان الأخذ بنهج شامل لعموم المجتمع، يشرك الحكومة والمجتمع المدني والقيادات المحلية والدينية والقطاع الخاص، وإذ يقر بأن

مشاركة المجتمع المدني الفعالة هي عامل جوهري في الجهود الحكومية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق منع التطرف العنيف ومكافحته،

١- يؤكد مجدداً أن أعمال وأساليب وممارسات التطرف العنيف بجميع أشكالها ومظاهرها هي أنشطة هدفها تهديد التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية، وتهديد السلامة الإقليمية للدول وأمنها وزعزعة استقرار الحكومات المشكّلة بصورة مشروعة، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون من أجل منع التطرف العنيف ومكافحته؛

٢- يحث الدول على اتخاذ تدابير تضمن اتساق قوانين مكافحة الإرهاب وتدابير تنفيذها مع حقوق الإنسان، وتضمن تطبيقها بطريقة تحترم هذه الحقوق احتراماً تاماً، ويؤكد من جديد أن على الدول أن تكفل التقيد في أي تدابير تتخذها لمنع التطرف العنيف ومكافحته بجميع الالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الدولي الإنساني؛

٣- يهيب بالدول والكيانات المحلية التي تشارك في دعم الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف ومكافحته أن تواصل تيسير تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، بطرق منها التثقيف والتدريب بشأن حقوق الإنسان، واتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وإرساء سيادة القانون؛

٤- يشجع الدول على إشراك المجتمعات المحلية والعناصر الفاعلة غير الحكومية باتباع نهج شامل لعموم المجتمع في وضع استراتيجيات تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية من أجل مناهضة الخطابات التي تحرض على ارتكاب أعمال التطرف العنيف والإرهاب، ومعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار التطرف العنيف، وذلك بسبل منها تمكين النساء والقيادات الدينية والثقافية والتعليمية والمحلية، وإشراك أفراد جميع المجموعات المعنية في المجتمع المدني، وفي القطاع الخاص، واتباع نهج مكيفة حسب الحالات تشمل حقوق الإنسان والحريات الأساسية لمنع التجنيد في هذا النوع من التطرف العنيف ومكافحته، والنهوض بالإدماج والتلاحم الاجتماعيين؛

٥- يشدد على ضرورة تمكين الشباب، بسبل منها وضع برامج تهدف إلى توفير فرص العمل للشباب وتعزيز المشاركة السياسية والإدماج الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان كوسيلة لمنع التطرف العنيف ومكافحته؛

٦- يؤكد مجدداً الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه التثقيف، بما في ذلك التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، في منع التطرف العنيف ومكافحته، وفي هذا الصدد يشجع الدول على التعاون في بذل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف والغايات المنشودة في إطار حركة توفير التعليم للجميع، وعلى العمل من أجل تحقيق أهداف إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان، الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ١٣٧/٦٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛

- ٧- يشدد على أن التسامح والحوار بين الحضارات وتعزيز التفاهم بين الأديان والثقافات والاحترام بين الشعوب، بما في ذلك على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية، مع تفادي تفاقم الكراهية، هي من أهم العناصر في تشجيع التعاون، وفي مكافحة الإرهاب، وفي مواجهة التطرف العنيف، ويرحب بمختلف المبادرات الرامية إلى تحقيق هذه الغاية؛
- ٨- يهيب بالدول أن تدعو إلى التسامح والاحترام المتبادل وأن تنشر معلومات عنهما، ويؤكد ما يمكن أن تسهم به وسائل الإعلام وتكنولوجيات الاتصالات الجديدة، بما فيها شبكة الإنترنت، في تعزيز احترام جميع حقوق الإنسان وتحقيق التفاهم فيما بين جميع الديانات والمعتقدات والثقافات والشعوب على نحو أفضل وزيادة التسامح والاحترام المتبادل، وبالتالي تعزيز رفض التطرف العنيف؛
- ٩- يؤكد أن المجتمع المدني ينبغي أن يحظى بيئة تمكنه من وضع حلول شاملة وتعزيزها وتطويرها لمنع التطرف العنيف ومكافحته وفقاً للاستراتيجيات الوطنية مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والاعتراف بمساهمات المجتمع المدني في هذه الجهود؛
- ١٠- يؤكد أيضاً ضرورة تعزيز التعاون الوطني والشراكات الفعالة، بطرق منها تقوية القدرات الوطنية ووضع وتعزيز وتنفيذ حلول شاملة ومنسقة تحترم حقوق الإنسان وترمي إلى منع التطرف العنيف ومكافحته؛
- ١١- يشدد على ضرورة تعزيز الجهود الموجهة نحو المجتمع المحلي وجهود إنفاذ القانون التي تحترم حقوق الإنسان في سياق منع التطرف العنيف ومكافحته؛
- ١٢- يشدد أيضاً على ضرورة منع ومكافحة التشدد الذي يؤدي إلى التطرف العنيف في مرافق الاحتجاز والسجون، ودعم تدابير إعادة التأهيل وإعادة الإدماج مع تعزيز حقوق الإنسان في الوقت نفسه؛
- ١٣- ينوه بعمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة والمجتمع المدني في مجال منع التطرف العنيف ومكافحته، بما في ذلك عمل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والكيانات التابعة لها، وتطوير وتنفيذ الممارسات الجيدة في محافل مختلفة من قبيل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، بما يشمل ما هو مبين في مذكرة أنقرة الصادرة عن هذا المنتدى والمتعلقة بالممارسات الجيدة من أجل الأخذ بنهج متعدد القطاعات لمكافحة التطرف العنيف؛
- ١٤- يلاحظ أهمية هيئات الأمم المتحدة وكياناتها ذات الصلة في منع التطرف العنيف ومكافحته، ويطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وأصحاب المصلحة الدوليين المعنيين استكمال مبادرات الأمم المتحدة الجارية بشأن منع التطرف العنيف ومكافحته؛

١٥- يقرر الدعوة إلى عقد حلقة نقاش خلال الدورة الحادية والثلاثين لمناقشة أبعاد حقوق الإنسان المتعلقة بمنع التطرف العنيف ومكافحته، ويطلب إلى المفوضية السامية إعداد تقرير موجز بشأن حلقة النقاش؛

١٦- يطلب إلى المفوضية السامية أن تعدّ تقريراً تجميعياً عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن الكيفية التي تؤدي بها حماية حقوق الإنسان وتعزيزها دوراً حاسماً في منع التطرف العنيف ومكافحته، وذلك بحلول موعد الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس، ويشجع المفوضية على التشاور مع الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى، حسب الاقتضاء، للاستفادة من العمل ذي الصلة الجاري بشأن أبعاد حقوق الإنسان المتعلقة بمنع التطرف العنيف ومكافحته.